Ashur Journal of Legal and Political Sciences (AJLSP) is published by the
Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 2(No.4), 585-611 (2025)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Digital governance as a gateway to promoting good governance: an approach to the political reality of Iraq after 2021

Dr. Salah Noori Abdul Alhasan [1]

[1] *Iraqi University college of law and political science, Salahnooriabdulhasan@aliraqia.edu.iq*

ARTICLE INFORMATION

Received: 5 Oct 2025
Accepted: 22 Oct 2025
Published: 1 Dec 2025

KEYWORDS:
Digital,
Governance,
Good Governance,
Iraq After 2021

ABSTRACT

The process of studying digital governance and the extent of its impact on promoting good governance requires us to study in depth the most influential aspects of good governance and its indicators, as well as the study of digital governance and its mechanisms.in this regard, the role of digital governance in Iraq after 2021 as an effective tool in enhancing transparency and efficiency in the management of public institutions is highlighted, as these elements are important indicators in good governance, and therefore the research is trying to put forward a new vision in addressing the sagging in the management of public institutions through the adoption of digital governance and make it a strategic input to promote good governance in Iraq.

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثاني (العدد الرابع)، 585-611: (2025), ISSN:3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

الحوكمة الرقمية كمدخل لتعزيز الحكم الرشيد: مقاربة في واقع العراق السياسي بعد العام 2021

م.د. صلاح نوري عبد الحسن [1]

[1] الجامعة العراقية/كلية القانون والعلوم السياسية، *Salahnooriabdulhasan@aliraqia.edu.iq*

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام:5 اكتوبر 2025
تاريخ القبول: 22 اكتوبر 2025
تاريخ النشر: 1 ديسمبر 2025

الكلمات المفتاحية
الحوكمة،
الرقمية،
الحكم الرشيد،
العراق بعد العام

الملخص

ان عملية دراسة الحوكمة الرقمية ومدى تأثيرها في تعزيز الحكم الرشيد تتطلب منا دراسة معمقة لأبرز الجوانب المؤثرة في الحكم الرشيد ومؤشراته فضلاً عن دراسة الحوكمة الرقمية والياتها ،وفي هذا الصدد برز دور الحوكمة الرقمية في العراق بعد العام 2021 بوصفها أداة فاعلة في تعزيز الشفافية ،والكفاءة في إدارة المؤسسات العامة، كون تلك العناصر من المؤشرات المهمة في الحكم الرشيد ، وبالتالي يحاول البحث ان يطرح رؤية جديدة في معالجة الترهل في إدارة المؤسسات العامة من خلال تبني الحوكمة الرقمية وجعلها مدخلاً استراتيجياً لتعزيز الحكم الرشيد في العراق

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

يعد مفهوم الحوكمة الرقمية من المفاهيم الحديثة التي برزت في الدراسات ذات الطابع الإداري والسياسي ، فالحوكمة الرقمية تمثل تحول ذات طابع نوعي في طرق الإدارة وأساليبها،فمن خلال توظيف مسار الحوكمة الرقمية بكل ابعادها التقنية بصورة فاعلة، أصبحت ضرورة للحكومات التي تسعى الى تعزيز الحكم الرشيد وترسيخ مبادئه،والقضاء على الفساد وتجاوز البيروقراطية .

وفي العراق بعد العام 2021 اخذ موضوع الحوكمة الرقمية يكتسب أهمية كبيرة ،بسبب المتغيرات التي حدثت سواء على صعيد البيئة المحلية ام على صعيد البيئة الخارجية، فعلى صعيد البيئة الداخلية وبسبب الازمات السياسية والإدارية والاقتصادية التي مرت بها البلاد كان هناك توجه حكومي الى تبني استراتيجية وطنية ذات ابعاد رقمية تساهم في حل الإجراءات الإدارية المعقدة ،والعمل على تعزيز الثقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين؛ اما على صعيد البيئة الخارجية فيمثل بروز وباء كورونا احد اهم المتغيرات الخارجية الذي اجبر معظم دول العالم الى تبني استراتيجيات وطنية في الحوكمة الرقمية ،فضلاً عن ضغط بعض المؤسسات الدولية بشان التحول الرقمي، وبالتالي فان عملية دراسة الحوكمة الرقمية في العراق تعد مدخل مهم وحيوي لفهم واستيعاب مدى قدرة النظام السياسي والإداري على توظيف الحوكمة الرقمية لتعزيز الحكم الرشيد .

اولاً. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من كونه يسعى الى دراسة وتحليل الاطار النظري والعملي لتطبيق الحوكمة الرقمية في العراق ،ودراسة اهم التحديات والمعوقات التي قد تحد من فاعلية الحوكمة الرقمية في الوصول الى متطلبات الحكم الرشيد.

ثانياً. إشكالية البحث: تتبلور إشكالية البحث في سؤال محوري نحاول الإجابة عليه من خلال طيات البحث ،وهو الى أي حد تستطيع الحوكمة الرقمية ان تساهم في تعزيز الحكم الرشيد وترسيخ مبادئه في العراق بعد عام 2021،وماهي ابرز التحديات التي قد تعرقل تحقيق هذا الارتباط،فضلاً عن ذلك هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عليها من خلال البحث ،ولعل ابرزها الاتي:-

1. ما مفهوم الحوكمة الرقمية وماهي اهم أهدافها؟
2. ما مفهوم الحكم الرشيد وماهي مؤشراته؟
3. ماهي الأطر السياسية والقانونية للتحول الرقمي في العراق بعد العام 2021؟
4. ماهي ابرز مؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد العام 2021؟
5. كيف يمكن تحليل الارتباط التفاعلي بين الحوكمة الرقمية ومؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021؟
6. ماهي ابرز التحديات التي تواجه الحوكمة الرقمية و الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021؟

ثالثاً. فرضية البحث: يرتكز البحث على فرضية مفادها ان تحقيق التكامل بين الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق بعد العام 2021 يتطلب وجود رؤية إصلاحية متكاملة تقوم على توحيد الأطر التشريعية، والعمل على تطوير المؤسسات الحكومية وتدريب الكوادر البشرية لكي تكون مؤهلة لمواكبة التطور التكنلوجي.

رابعاً. مناهج البحث : اعتمد البحث على بعض المناهج العلمية في عملية دراسة البحث،أذ جرى الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في دراسة بعض المفاهيم ضمن الاطار النظري ،فضلاً عن استعمال المنهج الاستقرائي في استنتاج مدى انطباق مؤشرات الحكم الرشيد على الواقع في العراق.

خامساً. هيكلية البحث : استناداً الى إشكالية البحث وفرضيته جرى تقسيم البحث على ثلاث مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة، أذ جرى في المبحث الأول دراسة الاطار النظري من حيث مفهوم الحوكمة الرقمية وأهدافها،ومفهوم الحكم الرشيد ومؤشراته،اما المبحث الثاني فقد اتخذ عنوان الحوكمة الرقمية، والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021(الآطر ،والمؤشرات)،وجرى من خلال هذا المبحث دراسة اهم الأطر التشريعية والقانونية للحوكمة الرقمية في العراق بعد عام 2021،واهم مؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد العام 2021، وفي المبحث الثالث جرى دراسة العلاقة التفاعلية بين الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021.

المبحث الأول: المبحث الأول: الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد (المفهوم، الاهداف، والمؤشرات)

يمثل الاطار المفاهيمي ضرورة ملحة يجب تبنيها قبل الولوج الى دراسة موضوع البحث،ومن ذلك المنطلق سوف نتناول في هذا المبحث التأصيل النظري لمفهوم الحوكمة الرقمية ، والحكم الرشيد،والمتغيرات المتعلقة بهما ، ووفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالاتي:-

المطلب الأول: الحوكمة الرقمية (المفهوم ،والاهداف)

المطلب الثاني: الحكم الرشيد (المفهوم ، والمؤشرات)

المطلب الأول: الحوكمة الرقمية (المفهوم ،والاهداف):

الفرع الاول: مفهوم الحوكمة الرقمية

يشير مفهوم الحوكمة الرقمية "الى تأثير التكنلوجيا على ممارسات الحكومة، والعلاقة بين الحكومة والجمهور والمنظمات غير الحكومية ،والقطاع الخاص ،والحكومة الالكترونية بهذا المعنى تشمل نطاق

النطاق الداخلي للخطوات الحكومية ، وتطور وتدير وتضمن التطبيق الناجح للخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية للجمهور"[1].

وهناك بعض الباحثين من اقتصر مفهوم الحوكمة على العمل الإداري فعُرفت على انها "توفير إطار عمل للعلاقات ما بين المدير ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة لتعيين أهداف الوحدة الإقتصادية ورقابة أدائها"[2]،وهناك من عرف الحوكمة على انها " عملية تتأثر بمجموعة من الآليات التشريعية والتنظيمية والقانونية والسوق والمعايير المالية الدولية وجميع جهود المشاركين في الوحدة الإقتصادية لخلق نظام وضوابط من أجل تعزيز قيمة المساهمين وحماية مصالح المساهمين"[3].

و عرفت الحوكمة بأنها " عملية الانتقال بين القطاعات الحكومية او الشركات الى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات، والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها"[4]،ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نعرف الحوكمة على انها مشروع يستهدف كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، وذلك من خلال تحويل الخدمات الحيوية والاساسية المرتبطة بخدمة الافراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من واقعها التقليدي الى واقع الكتروني ذكي، عبر الاعتماد على التقنيات المتطورة والحديثة.

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة الرقمية

---

1 . منال السيد عبد الحميد، آليات تطبيق الحوكمة الرقمية في القطاع الحكومي : دروس مستفادة من الخبرة الدولية، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،تموز 2024،المجلد25، العدد 3، ص269.

2. Mehran ،H. (2003) Corporate Governance: What Do We Know ،and What Is Different about Banks. Introduction ،Federal Reserve Bank of New York Economic Policy Review. 9 (1). p. 1–3

3 . ثابت حسان ثابت،سيد احمد حاج عيسى،دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية :دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية،الجزائر،جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، نيسان 2017، المجلد 3، العدد1، ص56.

4 . احمد حسن ابراهيم ،التحول الرقمي نقلة نوعية للتحرر من البيروقراطية والفساد الإداري ، القاهرة ،نادي التجارة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ،العدد 676، ، 2019، ص9

ان من اهم اهداف الحوكمة الرقمية ان تكون موجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة ،وبالتالي فأن الهدف الأساس من الحوكمة هو تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة من خلال الارتقاء بحياة الافراد ومن ذلك المنطلق فأن اهداف الحوكمة الرقمية تتخلص بالاتي:-[1]

1. تحسين مستوى الخدمات : وذلك من خلال تقديم الخدمات للمواطنين بشكل لائق ،وبمواصفات تتفق وجودة الحوكمة الرقمية ذاتها.
2. التقليل من الروتين الإداري: وذلك من خلال الاستعانة بثورة التكنلوجيا والمعلومات في خفض الروتين الإداري والبيرواقطي وتسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية ،وذلك من خلال شبكة الحكومة الالكترونية.
3. تخفيض التكاليف: تعمل الحوكمة الرقمية على تقديم أداء اداري ذو جودة عالية وخفض التكاليف، و ذلك من خلال تسهيل مهمة الحصول على الوثائق المطلوبة ،اذ في ظل الحوكمة الرقمية يمكن المحافظة على البيانات من التلف او الضياع ،عكس ما اذا كانت البيانات محفوظة بشكل ورقي تكون عملية تلفها من السهولة بما كان ،وبالتالي يمكن للحوكمة الرقمية ان تسهل عملية خفض التكاليف والمحافظة على البيانات والوثائق.
4. تحقيق اقصى فائدة للعملاء: ويكون ذلك من الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية من خلال الأسلوب الموحد المتبع في التعامل مع كل من يرغب بالحصول على خدمات الحكومة الالكترونية ،ووفقاً لذلك تكون هناك شفافية في التعامل من خلال اتباع إجراءات محددة منصوص عليها في نظام الحكومة الالكترونية ،وبالتالي لا يمكن لمتعامل اخر اختصار هذه الإجراءات او ترك مرحلة من مراحلها ،أذ ان الجميع متساوون في اتباع هذه الإجراءات.

ومن وجهة نظر الباحث فأن مفهوم الحوكمة الرقمية يمثل الاطار ذات الطابع المنهجي ذو الفاعلية الأكثر في انجاز العمليات الإدارية بصورة جيدة وكفاءة عالية،فالجمع بين متطلبات الإصلاح المؤسسي،وعملية التوظيف الجيد للتقنيات الحديثة سوف يؤدي الى نجاح عمليات الحوكمة الرقمية تزامناً مع ذلك يجب تبني استراتيجية وطنية ذات ابعاد شاملة لتعزيز عملية التكامل بين الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد.

المطلب الثاني: الحكم الرشيد (المفهوم ، والمؤشرات)

الفرع الاول: مفهوم الحكم الرشيد

1 . بوفاتح بلقاسم، قطاف عبد القادر،دور الحوكمة الرقمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة:دراسة حالة المملكة العربية السعودية (2020-2024)، الجزائر،جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية ،تشرين الثاني 2021، المجلد3،العدد3، ص84.

أصبح مفهوم الحكم الرشيد يستعمل بشكل واسع في أدبيات التنمية ، إذ إنَّ الكثير من الدول المانحة و المؤسسات المالية الدولية أخذت تستند بصورة متزايدة في تقديم التسهيلات و القروض إلى الجهات التي تلتزم و الجهات التي تفيد من شروط الإصلاح الاقتصادي و السياسي و التأكد من تطبيق مبادئ و قوانين الحكم الرشيد[1]،وكان البنك الدولي اول من عرف الحكم الرشيد عام 1989،أذ عرفه على انه "الطريقة او أسلوب او مجموعة القواعد والمؤسسات التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بهدف تحقيق التنمية والمصلحة العامة"[2]؛اما برنامج الامم المتحدة للتنمية PUND فقد عمد بعد مرور عامين من تعريف البنك الدولي للحكم الرشيد الى إعطاء تعريف اعم واشمل ،أذ عرفه على انه "ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون البلاد على المستويات كافة ،ويشمل الاليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم وخياراتهم بحقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[3].

اذن برنامج الامم المتحدة للتنمية PNUD اعتبر الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بهدف تسيير شؤون بلد ما ،وبحسب تلك الرؤية فأن الحكم الرشيد يرتكز الى مجموعة من الآليات والإجراءات والمسارات والمؤسسات التي تسمح للمواطنين وللجماعات بالتعبير عن المصالح وفض النزاعات ،وان يكون لها حقوق وعليها واجبات،و هناك من عرف الحكم الرشيد على انه "الحكم الذي يتسم بالمشاركة و الشفافية و المساءلة و يكون فعالاً و منصفاً و يكفل وضع الأوليات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على أساس توافق أراء واسعة النطاق في المجتمع تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً و فقراً في صناعة القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية"[4]،وعمد بعض الباحثين الى تعريف الحكم الرشيد وفقاً لأليات العمل أذ عُرف على انه " نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط و المساءلة بواسطة هذه

---

1. حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية (الندوة) ، إسماعيل الشطي و آخرون ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالقاهرة،2004، ،ط1، ص96

2 . ابرادشه فريد،الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية،الجزائر،جامعة تلمسان،أطروحة دكتوراه،2014،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص79.

3 . محمد فال ولد فال مكط،الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب:حالة موريتانيا،الجزائر،جامعة تلمسان،2002، كلية إدارة الاعمال،ص22.

4 . حسن كريم،واخرون ،مفهوم الحكم الصالح،مرجع سابق، ص96.

المؤسسات بدورها بواسطة الناس و تستهدف تحقيق الصالح العام"[1]، و بناء على ما تقدم نستخلص الى إن الحكم الرشيد يحتاج إلى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصورة منتظمة في صنع السياسات ، و يجب على الحكومات أن توفر هذه الوسائل و تحافظ على ديمومتها و منها البرلمانات ووسائل الأعلام و منظمات المجتمع المدني.

الفرع الثاني: مؤشرات الحكم الرشيد

الثابت في ادبيات الحكم الرشيد ان ليس هناك حلول سحرية لتطبيق الحكم الرشيد الا انه هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة مدى تطبيق الحكم الرشيد والياته في دولة ما ،وتأخذ مؤشرات الحكم الرشيد بعين الاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والمؤسساتية ولعل من ابرز تلك المؤشرات هي الاتي :- [2]

1. أبداء الرأي والمسائلة : Voice and account ability (AV)

يقيس هذا المؤشر امكانية المواطن في بلد ما على المشاركة في الانتخابات الخاصة باختيار الحكومة فضلا عن حرية التعبير عن الرأي وتكوين منظمات المجتمع المدني و استعداد الاجهزة الحكومية للخضوع الى جلسات المسائلة امام المطالبات الشعبية والبرلمان.

2. فاعيلة الحكومة Government effectiveness (GE)

يعمل هذا المؤشر على قياس نوعية الخدمات العامة المقدمة وجودتها، ومدى قدرة المؤسسات الخدمية المدنية على أداء وظائفها بشكل فاعل، فضلا عن استقلال تلك المؤسسات سياسياً وعدم خضوعها للضغوط المتنوعة.

3. الاستقرار السياسي وغياب العنف political stability and absence of violence(PV)

يقيس هذا المؤشر احتمالات تراجع استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الارهاب وأثر ذلك على مجمل الأنشطة في البلاد.

4. سيادة القانون Rule of low (RL)

---

1 . جون سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المضمون الرئيسي للإصلاح السياسي و الاقتصادي ، واشنطن ، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2005 ، ص36.

2 . ميلود سفاري، الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ و الانتقادات،الجزائر،سيطف،جامعة فرحات عباس ، 2007: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ،العدد 5، ص23 ص24.

يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في احكام القانون في المجتمع والالتزام به ،وبالتالي فأن هذا المؤشر يوفر ذلك ،لاسيما نوعية تنفيذ العقود وحقوق الملكية والإجراءات التي تتخذ من قبل المحاكم لفض النزاعات.

5. جودة التنظيم Regulatory quality(RG)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على توفير سياسات واطر مناسبة يتم من خلالها تطوير وتنمية المجتمع والقطاع الخاص ، وذلك من خلال أيجاد البيئة المناسبة لتطوير الاعمال ومعالجة المحددات والاختناقات التي تمنع ذلك.

6. مؤشر مدركات الفساد Control of corruption

يعرف مؤشر مكافحة الفساد بأنه استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية ،وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008 ،بالقول ان الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقراً لاسيما عندما يكون الأمر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.

مما سبق يتبين لنا ان الحكم الرشيد لم يعد مجرد مفهوم ذو طابع اداري اجراي ،بل هو عبارة عن منظومة من المبادئ تكمل بعضها البعض من اجل تحقيق أهدافها من خلال تعزيز كفاءة الأداء الحكومي وجودته ،ويؤكد الباحث على ان الحكم الرشيد ومؤشراته بمثابة أداة مهمة لقياس الأداء الحكومي وتقويمه،وبالتالي فأن تحقيق ذلك الهدف يتطلب تهيئة بيئة مؤسسية ذات طابع مستقر ،فضلاً عن ضرورة وجود إرادة حقيقة للإصلاح يمكن من خلالها ضمان وجود تنمية مستدامة.

المبحث الثاني: الحوكمة الرقمية، والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021(الآطر،والمؤشرات)

ان من اهم المسارات الحديثة في إدارة الشؤون العامة هي الحوكمة الرقمية،أذ تسهم الأخيرة في إعادة العلاقة الدولة بالمجتمع ،وفقاً لأسس تستند الى المسائلة والكفاءة ،والشفافية،وفي العراق بعد العام 2021 ظهرت هناك حاجة ملحة الى توظيف الحوكمة الرقمية وادواتها بوصفه الية مهمة لتعزيز الحكم الرشيد ومقوماته في ظل التحديات ذات الطابع البنيوي التي تواجه مؤسسات الدولة العراقية ،و وفقاً لذلك المنطلق جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالاتي:

المطلب الأول: الأطر السياسية والقانونية للحوكمة الرقمية في العراق بعد العام 2021

الملطب الثاني: مؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد العام 2021

المطلب الأول: الأطر السياسية والتشريعية للحوكمة الرقمية في العراق بعد العام 2021

بعد عام 2021 وعلى اثر المتغيرات الداخلية والخارجية كان للحوكمة الرقمية دوراً مهماً في تسيير شؤون الدولة العراقية، وذلك من خلال استعمال اليات التحول الرقمي بوصفه مدخلاً استراتيجياً مهماً لتعزيز علاقة الدولة بالمجتمع ،وبطبيعة الحال لا يمكننا مقاربة الحوكمة الرقمية بمعزل عن الأطر السياسية والقانونية،التي بوصفها تشكل الاطار الناظم لتلك العلاقة ،سواء من حيث القوانين والتشريعات التي تعمل على تحديد المسارات التشريعية المناسبة ، ام من حيث الإرادة السياسية التي تعبر عن السياسات العامة، والبرامج الحكومية ،و وفقاً لذلك سوف نتناول هذا المطلب على محورين كالاتي:-

الفرع الاول: الأطر السياسية للحوكمة الرقمية في العراق بعد عام 2021

يشكل الاطار السياسي للحوكمة الرقمية في العراق بعد عام 2021 جانب مهم من جوانب السياسات الحكومية العامة، وفي ذلك الصدد جاءت الورقة البيضاء ذات الطابع الاصلاحي التي صدرت في تشرين الأول من عام 2020 لتؤكد على جوانب مهمة في الحوكمة الرقمية ، أذ شددت الورقة البيضاء على ضرورة توفير البنى التحتية الرقمية ،وذلك من خلال ادخال التكنلوجيا ذات الطابع المتطور ضمن مشاريع الإدارة العامة، فضلاً عن ذلك ركزت الورقة البيضاء على أهمية ادخال الخدمات المالية الرقمية ،والمنصات الرقمية لزيادة فاعلية حركة الأموال ،والتداول الرقمي، وتقليل الاعتماد على التداول النقدي [1]،وبالتالي فأن الورقة البيضاء ركزت على أهمية تبسيط الإجراءات الإدارية عبر الاعتماد على الحوكمة الرقمية في إدارة مؤسسات الدولة و دوائرها.

وضمن خطة التنمية الوطنية 2018 –2022 جرى التركيز على ضرورة اعتماد الحكومة الالكترونية كبديل لنمط الإدارة الكلاسيكة ،وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للتكنلوجيا والمعلومات والاتصالات واستعمالها بشكل مكثف في المؤسسات الحكومية من خلال انشاء مواقع الكترونية خاصة بكل دائرة حكومية لإنجاز معاملات المواطنين[2]، واتساقاً مع تلك السياسات أوصى التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في عام 2023 بضرورة تطوير استراتيجيات الحكومة الالكترونية ،والامن السيبراني ،وأنشاء مركز بيانات وطني موحد [3]،فمسألة وجود اطار سياسي للحوكمة الرقمية بات ضرورة حتمية لضمان الاستمرارية والتنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة.

---

1 . الورقة البيضاء،التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي،تشرين الأول 2020 ، ص81.

2 . وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص63 ص65.

2.Digita Landscape Assessment of Iraq ,UNDP,June 2023,P15.

واتجهت الحكومة العراقية ضمن خطة التنمية الوطنية 2024-2028 الى اتباع سياسات استعمال التكنلوجيا الرقمية في إدارة الاعمال ،والخدمات والنشاطات، وذلك لتحقيق عنصري الاستجابة لطلب الخدمة عن بعد ،وإمكانية تقديم الطلب في أي وقت وأي مكان ،فضلاً عن ذلك فأن الحوكمة الرقمية سوف تسهم في تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها ،فعملية استعمال التخاطب البيني بين المؤسسات لتأمين اكمال الخدمات وتأمينها سوف يوفر عنصري الدقة والموضوعية في انجاز المعاملات ،وبالتالي القضاء على البيروقراطية والروتين ،ويعزز الثقة بين الحكومة والمواطن[1]،فضلاً عن كونها أداة اصلاح ذات طابع سياسي واداري.

ومن ناحية أخرى تناول تقرير التقييم القطري المستقل لبرنامج الأمم للتنمية في العراق لعام 2024 الانعكاسات السياسية للحوكمة الرقمية من حيث التعاون الدولي فالتقرير يرى ان "الحوكمة الرقمية مراحلها المبكرة في العراق"[2] ،وبالتالي شدد التقرير الاممي على ضرورة مساعدة الحكومة العراقية على تطوير واقعها التكنلوجي وصولاً الى تحقيق جميع متطلبات الحوكمة الرقمية ،و وفقاً لذلك يتضح لنا ان الحوكمة الرقمية لم تعد مجرد خيار تقني ،بل أصبحت جزءاً مهماً من السياسات الحكومية العامة.

وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي شكلت سياسات البنك المركزي العراقي منذ عام 2021 اطاراً سياسياً مكملاً للحوكمة الرقمية ،فبحسب التقرير المشترك للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي فأن هناك ضرورة لاستجابة البنك المركزي العراقي للتطورات التكنلوجية ،والتوجه نحو الدفع الالكتروني ،والشمول المالي بوصفها إجراءات ذات طابع سياسي رسمي واجراء اداري لخلق بيئة رقمية متكاملة تساهم في تعزيز آليات الحكم الرشيد[3]، وضمن رؤية العراق 2030 سعت الحكومة العراقية الى وضع خطط استراتيجية لبناء اقتصاد قائم على الحداثة والتنوع ،وذلك من خلال تطوير نظام الحوكمة الرقمية من خلال استعمال التكنلوجيا الرقمية في الخدمات العامة، بما يتماشى مع اهداف التنمية المستدامة[4] ،وعلى الرغم من ان تلك الرؤية قد اطلقت قبل عام 2021 ؛الانها شكلت خلفية ذات طابع سياسي واستراتيجي طويل الأمد ،سوف تسهم في تعزيز الحوكمة الرقمية وتطوير أنظمتها ،وتوسيع استعمال التكنلوجيا الرقمية في جميع المرافق العامة ،بما يتماشى مع التنمية المستدامة وأهدافها.

---

1 . وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2024-2028، أيار 2024 ص 103.

2 .Independent Country programme Evalution ,UNDP,2024,p 25.

1.International Monetary Fund(IMF),Iraq:2025 Article IV Consultation press Release,Staff Reprt and informational Annex.Staff Country Report NO.25/183.Washington,D.C,P9.

2.Unesco&Govermment of Iraq,Iraq vision 2030, 2016,p44.

إن تطبيق سياسات الحوكمة الرقمية في المؤسسات الحكومية و دوائرها يعبر عن مجموعة من المتغيرات الاساسية ،ومن أجل إيجاد بيئة تتلاءم مع انتقال المؤسسات الحكومية إلى تطبيق العمل بالنمط الالكتروني لابد من توافر الاشتراطات الاتية :-[1]

1. التحول من الهياكل البيروقراطية الثابتة نحو الهياكل المرنة المتغيرة.
2. التحول نحو الهياكل الافقية بدلا من الهياكل الهرمية والاعتماد على فرق العمل ذات الكفاءة العالية.

الفرع الثاني: الأطر التشريعية للحوكمة الرقمية في العراق بعد عام 2021

تعد الابعاد التشريعية احدى اهم المنطلقات الداعمة للانتقال الى الحوكمة الرقمية ،فمسألة تهيئة بيئة قانونية واضحة سوف يُمكن المؤسسات الحكومية للانتقال الى بيئة رقمية متكاملة بدلاً من العمل المكتبي ذات الطابع الورقي ،"وفي هذا الصدد شرعت الحكومة العراقية وتحديداً في عام 2012 الى اصدار قانون المعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني رقم (78)؛ الا ان انفاذ هذا القانون بقي في الاطار المحدود ،وذلك بسبب هشاشة البنية التحتية التقنية ،وغياب القوانين والاطر التنظيمية ،كل تلك العوامل ساهمت في اضعاف اثر ذلك القانون"[2]، وقد ارتبط قانون المعاملات الالكترونية بمنظومة الدفع الالكتروني ،التي جرى إقرارها بموجب قانون البنك المركزي المرقم (3) لسنة 2014 ،أذ اعتبرت تلك المنظومة احدى اهم الأدوات الحيوية المكملة للحوكمة الرقمية في القطاع المصرفي والمالي[3]،الا ان هشاشة الجوانب المتعلقة بحماية الخصوصية الرقمية ،والمستهلك الرقمي جعل تلك النصوص القانونية غير كافية لمواكبة التطورات اللاحقة بعد عام 2021، وبما ان تلك النصوص القانونية غير كافية لمواكبة التطورات اللاحقة برزت الحاجة الى ضرورة وجود تشريع قوانين جديدة تعمل على معالجة الخصوصية الرقمية بما تواجه من تحديات ،ففي عام 2021 جرى طرح مسودة قانون حماية البيانات الشخصية ،الذي نص على حزمة من المبادئ الأساسية مثل "الحق في اطلاع" و "الموافقة الصريحة" والعمل على انشاء هيأة تنظيمية تكون ذات تخصص في الاشراف على حماية البيانات ،فضلاً عن العمل على فرض غرامات مالية على كل من ينتهك الخصوصية[4]،وعلى الرغم من ان هذا القانون لم يقر بعد الا انه يمثل بمثابة خطوة أساسية

---

3. ياسين سعد محمد، عبد الرحمن طالب شرموط،الحوكمة الرقمية في العراق:رؤية في الحلول والافاق المستقبلية،مجلة قضايا سياسية،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،العدد 80، اذار 2025، ص346.

1.Halah Al –Rubaye ,International Telecommunication Union,(2017)-E-Singature Law of Iraq NO.78 of 2012,Workshop on Bridging the Standardization Gap(BSG).Retrieved from http://www.itu.int/en/ITU-T/Workshops and Seminars/bsg/2017/Documents/2 ,Date of visiting the web 19 September 2025.

2. ibid.

3. LawGratis,Privacy Law at Iraq:Draft Personal Data Protection Law.Retrieved from

في الطريق لتكييف التشريعات العراقية وفقاً للمعايير الدولية لحماية البيانات الرقمية، وفي سياق التشريعات الحديثة ذات الصلة الوثيقة بالحوكمة الرقمية ،جرى اصدار قانون تنظيم التجارة الالكترونية المرقم (4) لسنة 2025،أذ يعد هذا القانون من أهم المبادرات التشريعية في مجال الحوكمة الرقمية ،فالقانون عمد الى وضع اشتراطات للترخيص،وطرق حماية المستهلك ،وقواعد حماية البيانات،فضلاً عن تناول القانون للجوانب الضريبية والكمركية للتعاملات الرقمية[1]،ومن خلال تشريع هذا القانون يتضح لنا مدى جدية المشرع العراقي وادراكه لأهمية تحديث البيئة القانونية بما تتناسب مع متطلبات الحوكمة الرقمية، ووفقاً لذلك حددت رؤية العراق 2030 في مضمونها عقداً اجتماعياً جديداً بين الدولة والمواطن يهدف ذلك العقد الى تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة المختلفة، وتمكين المواطن من الوصول الى فرص تطوير الذات ،والمشاركة في النشاط الاقتصادي،ومن ذلك المنطلق تبرز الحوكمة الرقمية بوصفها أداة رئيسة لتحقيق ذلك الهدف وانجازه،من خلال تقديم بعض الخدمات الحكومية ذات الطابع الالكتروني بصورة فعالة ،والعمل على تعزيز المساءلة والمراقبة،وتسهيل أهمية الوصول للمعلومة ،فضلاً عن المساهمة في اتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة[2].

خلاصة القول فأن الأطر السياسية والتشريعية للحوكمة الرقمية في العراق بعد العام 2021 كانت بمثابة المرتكز الأساس في انشاء منظومة إدارية ذات طابع رقمي ؛الا ان الواقع المؤسسي الإداري للحكومة العراقية يتصف بضعف التنسيق بين التوجهات السياسية والتشريعية،فضلاً عن التجزؤ،وبالتالي فأن ذلك يستلزم وجود فاعلية في العملية التشريعية لبلورة وتكامل السياسات الوطنية ،وتعزيز مسار الحوكمة الرقمية، لضمان عدم تعارضه مع مبادئ الحكم الرشيد.

المطلب الثاني: مؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد العام 2021

ان من اهم احدى الأدوات التحليلية لمعرفة مدى كفاءة النظم الإدارية والسياسية ،وقياس مقدار فعاليتها هي مؤشرات الحكم الرشيد،فعملية دراسة مؤشرات الحكم الرشيد مثل الشفافية،والمسائلة ،وسيادة القانون ،وغيرها من المؤشرات سوف تعطي للباحثين رؤية واضحة عن جودة الأداء الذي تقدمه الحكومة العراقية،و وفقاً لذلك اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة بعد عام 2021 من قبل الحكومة العراقية ،أذ شهد العراق بعد عام 2021 حزمة من التحولات الاجتماعية والسياسية،التي بدورها انعكست بشكل كبير

---

http//www.lawgratis.com/blog-detail/privacy law at Iraq, Date of visiting the web 19 September 2025.

1.Mondaq,Iraq New e-commerce Regulation No.4 of 2025,Retrieved from, http://www.mondaq.com/contracts and commercial-law/1649696/iraqs-new-ecommerce-regulation, Date of visiting the web 19 September 2025.

2. وزارة التخطيط، العراق: التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية 2019: انتصار إرادة وطن،2019، ص16.

على نوعية العلاقة وجودتها بين الدولة والمجتمع،وبالتالي وفي ظل ذلك السياق برزت أهمية دراسة مؤشرات الحكم الرشيد بوصفها مدخلاً علمياً لتقييم الأداء الحكومي.

ان تحليل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021 تتطلب مراجعة تقارير بعض المنظمات الدولية بهذا الشأن، و يعتبر البنك الدولي هو المؤسسة الدولية المسؤولة عن إعطاء تقارير دولية عن الحكم الرشيد و مؤسساته،وبالتالي اذا ما انتقلنا الى مؤشر ابداء الرأي والمسائلة Voice&Accountability نرى ان العراق قد سجل في هذا المؤشر درجة −0,96 وبنسبة ترتيب داخلية بلغت 14,5%، في عام 2022[1] ،وهذا المستوى يعد منخفض ،ويدل على وجود ضعف إرادة المواطنين على التأثير السياسي ،وبالتالي غياب البيئة الفعالة للمسائلة، وفي عام 2023 لم يتغير الحال كثيراً ، بقي سجل المؤشر على درجة −0،96 ،بنسبة مئوية بلغت 20،7% [2]، وبالتالي فأن ذلك التقدير لا زال يعكس وجود ضعف لدى المواطن العراقي في المشاركة السياسية والمسائلة الشعبية للنظام السياسي؛ اما ما يتعلق بالمؤشر الاخر ،وهو فاعلية الحكومة Government Effectiveness فقد سجل العراق درجة قدرها −1،39 في عام 2023 ، وبانخفاض قيمته −1،3 عن عام 2022 [3]،وهذا يدل على وجود هشاشة في مؤسسات الدولة بما يتعلق في انفاذ السياسات العامة بصورة جيدة وحكيمة ،لاسيما بما يتعلق بالحوكمة الرقمية، و التحديث المؤسسي.

وفي مؤشر سيادة القانون Rule of Low، والذي يعكس درجة التزام الحكومة بالقوانين،واستقلال القضاء ،حصل العراق في عام 2023 على درجة −1،69 بمرتبة مئوية بلغت نحو 12،6%،وبزيادة عن −1،75 درجة في عام2022[4]، وهذا بطبيعة الحال يعكس ضعف البنية التحتية للقضاء العراقي، وضعف انفاذ القانون في الدولة العراقية، مما يعرقل الحوكمة الرقمية بجوانبها المختلفة، وفي مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف political stability and absence of violence(PV) حصل العراق على درجة −2،41 بنسبة مئوية تقدر بـ 5% في عام 2023،وهي نفس النسبة المسجلة في عام

1. World Bank ,https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance, Date of visiting the web 20 September 2025.
2. https:www.theglobaleconomy.com/Iraq/wb_voice_accountability, Date of visiting the web 20 September 2025.
3. World Bank ,https://www.worldbank.org, ibid.
4. https:www.theglobaleconomy.com/Iraq/wb_voice_accountability, Date of visiting the web 20 September 2025.

2022[1]،وهذا التقدير يشير بصورة واضحة الى هشاشة نظام الحكم ،وارتفاع معدلات العنف والنزاعات ،وهذا الامر يعد من اهم التحديات التي تقوض جهود التحول نحو الحوكمة الرقمية.

اما ما يتعلق بجودة التنظيم Regulatory quality (RG) فقد حصل العراق في عام 2023 على −1،44 نقطة مقارنة بعام 2022 اذ حصل العراق على −1،18 نقطة[2]،ومن خلال تلك الأرقام التقديرية نلاحظ ان هناك انخفاض في قدرة الدولة على سن التشريعات ذات الأطر التنظيمية الفاعلة ،التي تعد المرتكز الأساس لضبط البيئة القانونية للحوكمة الرقمية.

ويعد مؤشر السيطرة على الفساد Control of corruption من المؤشرات المهمة التي تبين مدى قدرة الحكومة على مكافحة الفساد والحد من مخاطره، وفي ذلك السياق وضمن المؤشرات الدولية للسيطرة على الفساد حصل العراق في عام 2023 على −1،32 نقطة ،مقارنة بعام 2022 اذ حصل العراق على −1،21 نقطة[3]،ونلاحظ على الرغم من التحسن الطفيف في عام 2023 الا ان جهود الحكومة العراقية في مكافحة الفساد والحد من مخاطره لا تزال ليست بالمستوى المطلوب ،وذلك بسبب ضعف المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد ،فضلاً عن عدم وجود الإرادة السياسية الكافية للحد من الفساد.

استناداً الى ما سبق نرى من خلال مؤشرات الحكم في الحالة العراقية عن وجود نوع من عدم الاستقرار والتذبذب بين التراجع والاستقرار في مراتب متدنية ،وبالتالي فأن ذلك الامر يعكس هشاشة في البيئة المؤسسية وضعف في السياسات العامة وعدم استقرارها.

المبحث الثالث: المخرجات التفاعلية بين الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021 (التحديات، الحدود، والفرص)

تعد الحوكمة الرقمية احدى الركائز المهمة في عملية إدارة الشؤون العامة لأي دولة ،وتطوير الأداء المؤسسي ، فالحوكمة الرقمية تجاوز دورها من كونها أداة تقنية الى كونها منظومة إدارية فاعلة تساهم في تحسين كفاءة السياسات العامة ،والعمل على تعزيز المساءلة والشفافية ،وفي العراق اكتسبت الحوكمة الرقمية بعداً كبيراً في ظل التحديات المركبة التي اخذت تواجه الحكومة العراقية بعد عام 2021 ،لاسيما بما يتعلق بمؤشرات الحكم الرشيد،فالتفاعل بين الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد يتصف بقدر كبير من التلازم والترابط ذات الطابع المتبادل،فالحوكمة الرقمية توفر أدوات عدة لتعزيز المشاركة المجتمعية ،والعمل على رفع مستوى جودة التنظيم،وضمان سيادة القانون،فضلاً عن ذلك فهي تتيح آليات اكثر

1. ibid.
2. World Bank
3https://www.worldbank.org, ibid.
4. ibid.

فاعلية في مواجهة الفساد ،ومكافحته،مقابل كل ذلك فأن نجاح تلك الأدوات يبقى مرتبط بالقدرة على توفير بيئة جيدة للحكم الرشيد تتصف بالاستقرار المؤسسي بحيث تكون قادرة على إدارة جميع المرافق العامة وفقاً للتكنلوجيا الحديثة ،ووفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالاتي:-

المطلب الأول: الارتباط التفاعلي بين الحوكمة الرقمية ومؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021

المطلب الثاني: الحوكمة الرقمية و الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021(الفرص،والتحديات)

المطلب الأول: الارتباط التفاعلي بين الحوكمة الرقمية ومؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021

هناك علاقة وثيقة بين الحكم الرشيد ومؤشراته،والحوكمة الرقمية ،فالاخيرة لا تُعد حدثاً تقنياً فحسب، بل هي عبارة عن منظومة مؤسسية تعمل على إعادة انتاج الخدمات العامة ،فضلاً عن تبادل البيانات الإدارية والمالية مما ينتج عنها شفافية في الإجراءات الإدارية والمالية ،ومساءلة تكون ذات جودة عالية وفعالة،" ووفقاً لتلك العلاقة المتبادلة يمثل العمل بجواز السفر الالكتروني في عام 2023 نقطة مهمة ومفصلية في عملية الانتقال الى الحوكمة الرقمية ،وخفض الاعتماد على المستندات الورقية ،والرفع من كفاءة التحقق من الشخصية ،ويعمل على الحد من مساحات الاجتهادات الفردية في تقديم الخدمات العامة ،وذلك كون ان مسار تقديم الطلبات للجواز الالكتروني يكون قابلاً للتدقيق الالي من حيث الزمن والاعتمادات والمسؤوليات"[1]، ومن ناحية أخرى يمثل اعتماد البطاقة الموحدة بوصفها مستمسك رسمي في المعاملات الحكومية خلال عام 2024-2025 بمثابة تهيئة الطريق للوصول الى هوية رقمية ذات جودة عالية ،وبالتالي فأن ذلك يعني وجود إمكانية لحوكمة بقية الخدمات الأخرى على نحو قابل للمتابعة والرقابة [2]،فتقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية تتطلب وجود جهاز اداري قادر على تصميم السياسات العامة وتنفيذها ،وبالتالي فأن ذلك الامر يعكس مدى العلاقة الوثيقة بين الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد وبالتحديد في سياق مؤشر فاعلية الأداء الحكومي.

ان عملية سيادة الحوكمة الرقمية في الإجراءات الحكومية حولت المركز الوطني للبيانات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء من مكوّن ذات طبيعة تكنلوجية الى بنية ذات طبيعية تنظيمية لتجميع البيانات

1.شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: https://www.iraq-businessnenews.com/2023/03/8/iraq-launches-electronic-passport-portal تاريخ زيارة الموقع 2025/9/23 .

2 . شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:https://www.moi.gov.iq/?articie=11460 تاريخ زيارة الموقع 2025/9/23 .

الحكومية وتبادلها بين الجهات ،و وفقاً لذلك التحول الرقمي فقد تطورات (بوابة اور) الحكومية من موقع حكومي لطلب خدمة ما الى منظومة أداء لقياس جودة التنفيذ، وتكون القيمة الحاكمة بهذا الخصوص هي عملية تجميع البيانات وتوحيد مراجعها بحيث يسمح ذلك بمد عمليات الارسال البيني Interoperability بين السجلات الأساسية للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية،وبالتالي تتحول الخدمة الى عبارة عن خدمة رقمية ذو مراحل ومعايير ،وهو ما ينتج عنه مساءلة تشغيلية من داخل النظام ذاته[1]؛ اما على الصعيد الاقتصادي والمالي فقد وصف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNPD) في عام 2024 قانون تنظيم المدفوعات الرقمية رقم (2) لسنة 2024 بأنه نقطة تحول حيوية للوصول البنية المالية في العراق الى المعايير الدولية، تمهيداً لتمكين الاندماج المالي والرقابة المالية، وتهدف هذه الخطوة الى خفض الاتكال المفرط على النقد، وتحسين عملية الشمول المالي، والشفافية الاقتصادية وتعزيزها [2]، ووفقاً لذلك جاءت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029 التي تبنها البنك المركزي العراقي لتتبنى عملية تحول الدفع الالكتروني من قناة سريعة الى قناة رافعة للاندماج والحوكمة المالية ،بما ينعكس بصورة مباشرة على ضبط الصرف العام، وتعزيز الشفافية في الانفاق الحكومي[3]،وبالتالي فأن عملية رقمنة القطاع المالي سوف ينتج عنه وجود بيانات قابلة للتدقيق والتقاطع مع السجلات المالية الأخرى ،اذ تقترن تلك البيانات مع خدمة موحدة من خلال وجود مركز بيانات سيادي يحول الأثر الرقمي الى عملية ومكافحة الفساد المالي وتعزيز المساءلة المالية ،دون الحاجة الى مؤشرات الفساد التقليدية، وبالتالي فأن ذلك الامر يعبر عن الارتباط العضوي الوثيق بين مؤشرات الحكم الرشيد و الحوكمة الرقمية.

ومع توسع العمل في بوابة اور على نطاق واسع في عام 2024 ،من حيث التغطية الكاملة للخدمات في تلك المنصة الحكومية،وإنجاز المعاملات بصورة الكترونية ،برزت مهام ووظائف عدة لتلك المنصة أذ استطاعت بوابة اور من التوسع في عملها في بدايات عام 2024 لتشمل ما يقارب 708 خدمة حكومية، من بينها 352 خدمة الكترونية بشكل متكامل، و 356 خدمة هجينة تجمع بين الطابع الكلاسيكي الورقي والطابع الحديث الرقمي، بذلك أصبحت منصة اور قادرة على تتبع مسار المعاملة للمواطن ،ومعايرة

1.شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:

https://www.cabinet.iq/ar/static/datacenter.com تاريخ زيارة الموقع 2025/9/23

2 . علي الزهيري،نقطة التحول:قفزة العراق نحو الاقتصاد الرقمي،الموقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ،شبكة المعلوومات الدولية على الرابط الاتي: https://www.undp.org/ar/iraq/biog/turning-point-iraqs-leap-digital-economy تاريخ زيارة الموقع 2025/9/23

3. National Financial Lnclusion Strategy 2025-2029,Baghdad,Central Bank Of Iraq,2025,p7.

مؤشرات زمن الإنجاز لأي معاملة بصورة الكترونية[1] ،ويرى الباحث انه على الرغم من ان تلك المؤشرات ذات طابع تشغيلي ؛الا انها تستمد جوهرها من الحوكمة الرقمية لتعزيز معايير الحكم الرشيد، فهذا التوسع ذو الطابع الرقمي سوف يؤدي الى زيادة الكفاءة الإدارية ،ويحد من الروتين الاداري.

ومقابل ذلك تظهر نتائج تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا والمعروفة اختصاراً بـ(ESCWA) حول مؤشر جودة الخدمات الالكترونية ونضجها لعام 2023 ان بلوغ الحوكمة الرقمية مستويات جيدة وقابلة للاستدامة لا يتوقف على عملية توسيع الخدمة الرقمية ، او عدد الذين يستخدمون تلك الخدمات فحسب ؛بل يستوجب إيجاد مواءمة ذات طابع مؤسسي وتشريعي متكامل لضمان حماية البيانات،وامن خطوط الامداد الالكترونية ،وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني،فضلاً عن إضافة آليات ذات جودة عالية وفعالة لمشاركة البيانات الحكومية واتاحت تلك البيانات بصيغ ذات طبيعة معيارية[2].

وفقاً لما تقدم نرى ان هناك علاقة وثيقة وعضوية بين الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021 ،فالتجربة العراقية في التحول الرقمي على الرغم من حداثتها الا انها تعبر بشكل واضح عن ان هناك تقدم مملوس في ذلك الاطار ،فمسألة انشاء سلسلة ذات ابعاد ترابطية مثل انشاء موقع الكتروني حكومي لإنجاز معاملات المواطنين الكترونياً،و الجواز الالكتروني ،والبطاقة الموحدة، والدفع الالكتروني،جميع تلك الأدوات سوف ينتج عنها اثراً تراكمياً على الفعالية الحكومية ،والمساءلة والشفافية،لكنها بالوقت ذاته سوف تكون مشروطة باشتراطات وجود الحكم الرشيد،وبالتالي لا يمكن فصل الحوكمة الرقمية عن اليات ومؤشرات الحكم الرشيد وصولاً الى مرحلة الاستدامة الرقمية.

المطلب الثاني: الحوكمة الرقمية و الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021(الفرص،والتحديات)

تعُد الحوكمة الرقمية عبارة عن منظومة مؤسسية الغاية منها إعادة تصميم الخدمة العامة ،وتكامل السجلات الحكومية ،فضلاً عن ذلك فهي تعمل على ضبط التدفقات المالية ،بما يؤدي الى إيجاد نوع من

1. John Lee,Iraq Expands-Government Services Portal, http://www.iraq-businessnews.com/2024/01/21/iraq-expands-e-government-service-portal, Date of visiting the web 23 September 2025.

2.United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCAW), Governmment Electronic and Mobie Services (GEMS2023) Maturity Index,Beirut:December,2023, PP55-56

الشفافية، وبالتالي لم تعد الحوكمة الرقمية مجرد تقنية رقمية ،وفقاً لذلك سوف نتناول هذا المطلب من خلال محورين كالاتي:-

الفرع الاول: فرص الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021

توافرت لدى الحكومة العراقية بعد عام 2021 العديد من الفرص للشروع بعملية الحوكمة الرقمية من منطلق تخفيف الإجراءات البيروقراطية وسرعة الانجاز ،فعملية تحويل الخدمة العامة الى عمليات رقمية قابلة للقياس والتطور تعد جزء محوري ومهم في إدارة البيانات العامة ،وكل ذلك سوف يوفر نسبة أداء عالية من حيث زمن الإنجاز ،ومدى سرعة الاستجابة [1]،وبالتالي فأن ذلك التحول في عملية عرض الخدمة الى قياس الخدمة سوف يفتح الباب امام آليات المساءلة الداخلية ،وإدارة الجودة.

فضلاً عن ذلك فأن الحكومة العراقية اطلقت مبادرة الرقمنة الكمركية في عام 2025 ،أذ يمثل ذلك المشروع خطوة حيوية لتبسيط الإجراءات ،وخفض البيروقراطية ،وبحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،والمعروف اختصاراً بـ (UNCTAD) فأن تلك المبادرة سوف توفر فرصة لتعزيز الحكم الرشيد من خلال رفع كفاءة جميع الإيرادات الكمركية ،وزيادة الشفافية في حركة السلع ،وخفض التهرب من الضرائب ،و وفقاً لذلك التقرير فمن المتوقع ان ترفع تلك الحوكمة الرقمية من قدرة الدولة على مراقبة التجارة، وتوفير مناخ ملائم للحكومة العراقية في مراقبة وتحسين الإيرادات والنفقات العامة[2].

وجاءت عملية اطلاق المركز الوطني للبيانات لتؤكد على ان الحوكمة الرقمية لا تمثل مجرد الية لتجميع البيانات واكمال اجراتها الكترونياً ،بل هي خطوة نحو تحقيق السيادة الرقمية ،وبالتالي فأن ذلك المركز سوف يسهم في فرص تعزيز حماية البيانات الوطنية ،وتطوير بيئة تشغيلية ترتكز الى معايير موحدة لتبادل المعلومات والبيانات، وهو ما يعد فرصة لبناء ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية[3].

ومن بين اهم الفرص المطروحة امام الحكومة العراقية لتعزيز الحوكمة الرقمية هي عملية تفعيل الذكاء الاصطناعي في الإدارة ،أذ بدأت بالفعل بعض المبادرات السياسية والأكاديمية التي تطرح فكرة تفعيل الذكاء الاصطناعي وتقنياته في مجالات الإدارية والمالية،وهذه الأدوات اذا ما جرى توظيفها بصورة جيدة

---

1 . شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: https://www.cabinet.iq/ar/static/datacenter?utm تاريخ زيارة الموقع 2025/9/24

2 . شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي : https://www.unctad.org/news/iraq-trade-and- government-revenue-gets-boost-customs تاريخ زيارة الموقع 2025/9/24

3. Sara Al-Bayati,The Role of the Iraqi National Data Center in Advancing Digital Transformation and Data Sovereignty,2024,p4.

سوف تحسن من الكفاءة التشغيلية للحكومة ،وتقلل من ارتكاب الأخطاء[1] ،وبالتالي فأن استعمال الذكاء الاصطناعي وادواته يمكن ان يغير من نمط صنع القرار داخل أروقة الحكومة العراقية ، وفي مجال اخر تمثل عملية حوكمة الإحصاء العام للسكان الذي جرى في عام 2024 فرصة جيدة للحكومة العراقية في بناء قاعدة بيانات وطنية دقيقة وشاملة تساهم في صياغة السياسات العامة للبلاد وفق بيانات رقمية وتحليلية دقيقة، فالحوكمة الرقمية في مجال التعداد السكاني سوف تمنح الحكومة العراقية فرصة للانتقال الى الإدارة المبنية على البيانات[2] ، وهو ما يعزز الحكم الرشيد ،ويساهم في بلورة الياته وفق المنطلقات الوطنية للحكومة العراقية.

مما سبق يتضح لنا ان هناك العديد من الفرص يمكن للحكومة العراقية ان تستغلها في تطوير الحوكمة الرقمية ،وتعزيز الحكم الرشيد من خلالها ،فهي تعد فرصة مهمة لأشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي ،وتقويمه من خلال اتاحة البيانات والمعلومات للجميع.

الفرع الثاني: تحديات الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021

هناك حزمة من التحديات التي تواجه عملية انتشار الحوكمة الرقمية ،وتعزيز الحكم الرشيد في العراق،ففي الجانب المؤسسي والإداري فأن البنية الإدارية والمؤسسية في الحكومة العراقية تتصف بجانب كبير من التشظي الإداري ،وتداخل في الاختصاصات الإدارية، أذ لا توجد جهة موحدة وطنية تمتلك السلطة لإدارة عملية الحوكمة الرقمية ،على الرغم من إنشاء المركز الوطني للبيانات؛ فعدم وجود آليات الزامية لتبادل البيانات بين المؤسسات يؤدي الى اضعاف عملية التكامل الرقمي ،فالحكومة العراقية ما تزال تفتقر الى ثقافة مؤسسية فاعلة و مرتكزة على مشاركة البيانات والحوكمة ذات الطابع التعاوني[3]،وبالتالي فأن ذلك الامر يعرقل عملية الحوكمة الرقمية، وفي الاطار التشريعي والتنظيمي تواجه الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق تحديات جمة،فغياب الرؤية التشريعية المتكاملة تعد من ابرز المعوقات ،فعلى الرغم من وجود قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لعام 2012؛

1. Ghada S. Mohammed and Riyam M.Alsammarraie, Artificial Intelligence and Digital Transformation in Iraq:Strategic Integration Framework,Journal of Madenat Al-elem University College,No 17, 1 June 2025, p72.

2. UNFPA,Country Programme Document-iraq(2025-2029)(Bagdad:UNFPA Iraq,backed by UNFPA expertise, 20 Nov 2024, p3.

3. Sara Al-Bayati,Ibid,p4.

الا انه لم يفعل بصورة عملية ،ولم يستكمل بتشريعات مكملة،مثل حماية البيانات والخصوصية والامن السيبراني ،فكل ذلك يجعل الثقة ضعيفة في البيئة الرقمية ،وبالتالي تكون معرضة للمخاطر التقنية والقانونية،وبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2023 فأن نقص التشريعات الخاصة بخصوصية البيانات يشكل أحد ابرز التحديات التي تعرقل عمليات الحوكمة الرقمية في الدوائر والمؤسسات الحكومية[1]، فضلاً عن ذلك تعاني البني التحتية المتعلقة بالجوانب التقنية من ترهل في تغطية شبكة الانترنيت،وانقطاعات متكررة للتيار الكهربائي،ناهيك عن محدودية مراكز البيانات الالكترونية ،مما يؤدي الى عرقلة استمرار الخدمات الالكترونية، ووفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية UNDP لعام 2023 فأن نحو 40% من المحافظات العراقية تفتقر الى وجود غطاء متكامل لشبكة الانترنيت،وان 43% من وزارت الحكومة العراقية ليس لديها خطط متكاملة لإدارة التهديدات السيبرانية[2].

مقابل ذلك تعد محدودية القدرات البشرية احدى اهم التحديات التي تواجه عمليات الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق ،أذ تفتقر شريحة واسعة من الإداريين العاملين في القطاع الحكومي الى مهارات ذات طابع تقني ،مما يضعف من كفاءة استعمال التقنيات الحديثة لاسيما ذات الطابع الالكتروني منها ،وبحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2024 فأن عملية تعزيز الكفاءة الرقمية في الجهاز الإداري الحكومي يعد من الركائز المهمة لرفع مستوى الخدمات وكفاءتها وتحسين الأداء المؤسسي[3]، وتمثل البيئة السياسية غير المستقرة من ابرز التحديات التي تواجه الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق ،فعملية التغير المستمر في الحكومات العراقية يؤثر بصورة كبيرة على جودة السياسات الرقمية واستمراريتها ،فضلاً عن غياب رؤية وطنية واضحة وموحدة ،وبحسب تقرير البنك الدولي لعام 2024 فأن ضعف استقرار السياسات العامة يحول دون تحقيق مستويات متقدمة من التطور التكنلوجي على الصعيد الرقمي[4]،وبالتالي تبقى الحوكمة الرقمية في حدود التجريب بدلاً من التمكين المؤسسي.

مما سبق يتضح لنا ان هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الحوكمة الرقمية والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2021 ،فالواقع العراقي يكشف عن عمق تلك التحديات ،التي تتداخل فيها العوامل التشريعية والمؤسسية والإدارية والبشرية والتقنية،وبالتالي فأن تجاوز تلك الإشكاليات يتطلب وجود إرادة

1.UNDP&e-Governance Academy,Digital Landscape Assessment of Iraq,June2023, p13.

3. Ibid,Pp 16-18

2. OECD,Digital Government Index 2023:Deklivering Agile,Inclusive and Data-driven governments,Paris:OECD Publishing,30january 2024,p22.

3. World Bank, Iraq Economic Monitor:Navigating the Perfect Storm Redux,Washington,D.C:World Bank Group, May 2024,pp,36-39.

سياسية قادرة على تبني استراتيجية وطنية ذات ابعاد رقمية شاملة تستند على تحديث الأطر التشريعية،وتوحيد المرجعيات المؤسسية ،وتوفير التمويل المستدامة،والاستثمار في تنمية المهارات للكوادر الإدارية داخل المؤسسات الحكومية ،وصولاً الى مرحلة تعزيز الحكم الرشيد في جميع المرافق الحكومية.

الخاتمة والاستنتاجات

ان البحث في الحوكمة الرقمية وسياقاتها ضمن البيئة العراقية بعد العام 2021،تظهر لنا بشكل واضح ان عملية التحول نحو الرقمنة والإدارة الرقمية ،لا يمكن ان تنجز ما لم يلازم ذلك عملية اصلاح ذات طابع مؤسسي وتشريعي ،ويكون منسجم مع جميع متطلبات الحكم الرشيد،واقعاً ان الحوكمة الرقمية في ظل التجربة العراقية لا تزال تكابد من فجوات ذات طابع متعدد في جوانب عدة منها التنظيمية ،التشريعية،القانونية،وغيرها من الجوانب الأخرى ،وبالتالي فأن ذلك الامر يحد من قدرة الدولة على توظيف التقنيات الحديثة في عملية تحسين الأداء الإداري،وتقديم الخدمات العامة بكفاءة عالية ،وشفافية، ووفقاً لذلك فقد توصل البحث الى مجموع الاستنتاجات لعل ابرزها الاتي:-

1. عرفت الحوكمة بانها مشروع يستهدف كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، وذلك من خلال تحويل الخدمات الحيوية والاساسية المرتبطة بخدمة الافراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من واقعها التقليدي الى واقع الكتروني ذكي، عبر الاعتماد على التقنيات المتطورة والحديثة.
2. عرف الحكم الرشيد بأنه الحكم الذي يتصف بالمشاركة و الشفافية و المساءلة و يكون فعالاً و منصفاً و يكفل وضع الأوليات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على أساس توافق أراء واسعة النطاق في المجتمع .
3. هناك مجموعة من المؤشرات للحكم الرشيد،والتي في ضوئها تتم عملية قياس مدى نجاح الحكومات في تقديم الخدمات العامة للمواطنين،فضلاً عن جودة تلك الخدمات،اما ابرز تلك المؤشرات فهي:ابداء الراي والمسائلة،الفعالية الحكومية،سيادة القانون ،جودة التنظيم،الاستقرار وغياب العنف،السيطرة على الفساد .
4. ان الحوكمة الرقمية في العراق لا تزال مكبلة بمجموعة من القيود ذات الطابع البنيوي ،لعل من ابرز تلك القيود غياب الأطر التشريعية لحماية البيانات الالكترونية.
5. هناك ضعف في الاستثمار للكوادر البشرية وتوجيها بشكل لائق للاستفادة من تلك الكوادر في عملية التحول الرقمي.
6. وجود هشاشة واضحة في الاستقرار السياسي،مما ظهر ذلك بصورة سلبية على عملية استدامة المبادرات الحكومية التي تحمل طابع رقمي ،فضلاً عن ان البنية التحتية للحوكمة الرقمية لا تزال في مراحلها المبكرة،وبالتالي انعكس ذلك بصورة سلبية على العلاقة بين المحافظات لتكرس بذلك هوة ذات صبغة رقمية تحول دون تحقيق العدالة في الوصول الى جميع الخدمات الرقمية.

7. ان هشاشة الاطار التشريعي والقانوني يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية،فتلك الهشاشة تحد من امكانيات الحوكمة الرقمية في تعزيز الحكم الرشيد ،وبالتالي فأن أي سياسة خاصة بالشروع بالحوكمة الرقمية لابد ان يأخذ بنظر الاعتبار على انه احدى أدوات الإصلاح الإداري والمؤسسي ،الذي يهدف الى تثبيت دعائم قيم المسائلة والمشاركة،والكفاة ،وصولاً الى مرحلة تعزيز الثقة المتبادلة بين المجتمع والدولة.

التوصيات:

1. نرى بضرورة وجود خطط واستراتيجيات تكون ذات بعد وطني للحوكمة الرقمية، .
2. ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية وتطويرها، وتوسيع شبكة الانترنيت ونطاقها الحكومي.
3. يجب العمل على تطوير القدرات والمؤهلات البشرية من خلال وضع آطر تشريعية وسياسية متكاملة فضلاً عن وضع برامج تدريبية لرفع كفاءة الموظفين في الجوانب الرقمية.
4. العمل على وضع خطط استراتيجية لتحسين مبادئ الحكم الرشيد وتعززيها لتكون بذلك متغير مكمل للحوكمة الرقمية من خلال انشاء منصات موحدة للخدمات الحكومية تشمل جميع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية و دوائرها.
5. العمل على تعزيز الرقابة الرقمية للحد من الفساد المالي والإداري.
6. العمل على تعزيز فاعلية الأداء الحكومي من خلال ربط جميع المؤسسات الحكومية بالحوكمة الرقمية لتحقيق سرعة في الإنجاز ،ونسب اعلى.

المصادر

اولاً: الدوريات

1. احمد حسن ابراهيم ،التحول الرقمي نقلة نوعية للتحرر من البيروقراطية والفساد الإداري ، القاهرة ،نادي التجارة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ،العدد 676، ، 2019.
2. بوفاتح بلقاسم، قطاف عبد القادر،دور الحوكمة الرقمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة:دراسة حالة المملكة العربية السعودية (2020-2024)، الجزائر،جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد3،العدد3 ،تشرين الثاني 2021.
3. ثابت حسان ثابت،سيد احمد حاج عيسى،دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية :دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية،الجزائر،جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد1.نيسان 2017.

4. حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية (الندوة) ، إسماعيل الشطي و آخرون ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالقاهرة، ط1 ،2004.
5. جون سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المضمون الرئيسي للإصلاح السياسي و الاقتصادي ، واشنطن ، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2005 .
6. محمد فال ولد فال مكط،الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب:حالة موريتانيا،الجزائر،جامعة تلمسان،2002، كلية إدارة الاعمال.
7. منال السيد عبد الحميد، آليات تطبيق الحوكمة الرقمية في القطاع الحكومي : دروس مستفادة من الخبرة الدولية، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد25، العدد 3. ،تموز 2024.
8. ميلود سفاري، الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ و الانتقادات،الجزائر،سيطف،جامعة فرحات عباس ، 2007: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ،العدد 5.
9. ياسين سعد محمد، عبد الرحمن طالب شرموط،الحوكمة الرقمية في العراق:رؤية في الحلول والافاق المستقبلية،مجلة قضايا سياسية،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،العدد 80، اذار 2025.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. ابرادشه فريد،الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية،الجزائر،جامعة تلمسان،أطروحة دكتوراه،2014،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

ثالثاً: التقارير

1. الورقة البيضاء،التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي،تشرين الأول 2020
2. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018–2022.
3. وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2024–2028، أيار 2024.
4. وزارة التخطيط،العراق: التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية 2019: انتصار إرادة وطن،2019.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1. علي الزهيري،نقطة التحول:قفزة العراق نحو الاقتصاد الرقمي،الموقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ،شبكة المعلوومات الدولية على الرابط الاتي:
https://www.undp.org/ar/iraq/biog/turning-point-iraqs-leap-digital-economy
https://www.iraq- businessnenews.com/2023/03/8/iraq-2.launches-electronic-passport-portal

3.Halah Al –Rubaye ,International Telecommunication Union,(2017)-E-Singature Law of Iraq NO.78 of 2012,Workshop on Bridging the Standardization Gap(BSG).Retrieved from http://www.itu.int/en/ITU-T/Workshops and
4.https:www.theglobaleconomy.com/Iraq/wb_voice_accountability
5.LawGratis,Privacy Law at Iraq:Draft Personal Data Protection Law.Retrieved from http//www.lawgratis.com/blog-detail/privacy law at Iraq ،
6.Mondaq,Iraq New e-commerce Regulation No.4 of 2025,Retrieved from, http://www.mondaq.com/contracts and commercial-law/1649696/iraqs-new-ecommerce-regulation.
7.World Bank ,https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance
https://www.moi.gov.iq/?articie=11460. 8
9.https://www.iraq- businessnenews.com/2023/03/8/iraq-launches-electronic-passport-portal.
https://www.cabinet.iq/ar/static/datacenter.com 10.
11. John Lee,Iraq Expands-Government Services Portal, http://www.iraq-businessnews.com/2024/01/21/iraq-expands-e-government-service-portal
https://www.cabinet.iq/ar/static/datacenter?utm12.
13.https://www.unctad.org/news/iraq-trade-and-government-revenue-gets-boost-customs
خامساً: المصادر الأجنبية
1.Digita Landscape Assessment of Iraq ,UNDP,June 2023
2. Ghada S. Mohammed and Riyam M.Alsammarraie, Artificial Intelligence and Digital Transformation in Iraq:Strategic Integration Framework,Journal of Madenat Al-elem University College,No 17, 1 June 2025.
3.Independent Country programme Evalution ,UNDP,2024
4.International Monetary Fund(IMF),Iraq:2025 Article IV Consultation press Release,Staff Reprt and informational Annex.Staff Country Report
NO.25/183.Washington,D.C.
5.OECD,Digital Government Index 2023:Deklivering Agile,Inclusive and Data-driven governments,Paris:OECD Publishing,30january 2024.
6. Mehran ،H. (2003) Corporate Governance: What Do We Know ،and What Is Different about Banks. Introduction ،Federal Reserve Bank of
New York Economic Policy Review. 9
7.National Financial Lnclusion Strategy 2025-2029,Baghdad,Central Bank Of Iraq,2025.
8. Sara Al-Bayati,The Role of the Iraqi National Data Center in Advancing Digital Transformation and Data Sovereignty,2024.
9.Unesco&Govermment of Iraq,Iraq vision 2030, 2016.

10.United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCAW), Governmment Electronic and Mobie Services (GEMS2023) Maturity Index,Beirut:December,2023
11. UNFPA,Country Programme Document-iraq(2025-2029)(Bagdad:UNFPA Iraq,backed by UNFPA expertise, 20 Nov 2024.
12.UNDP&e-Governance Academy,Digital Landscape Assessment of Iraq,June2023

References

First: Research Papers

1.Ahmed Hassan Ibrahim, digital transformation is a qualitative leap to freedom from bureaucracy and administrative corruption, Cairo, Commerce Club, Journal of Economics and accounting, issue 676,, 2019.

2.Boufateh Belkacem, qattaf Abdelkader, the role of digital governance in achieving the Sustainable Development Goals:a case study of the kingdom of Saudi Arabia (2020-2024), Algeria, Chadli benjidid Al-Tarif University, Journal of intellectual excellence for Social Sciences and humanities, Vol.3, No. 3, November 2021.

3.Thabet Hassan Thabet, Sayed Ahmed Hadj Issa, the role of governance in enhancing the performance of financial institutions :a field study on a sample of financial institutions, Algeria, Zian Achour University of djelfa, Journal of Business Administration and Economic Studies, Vol.3, No. 1.April 2017.

4.Hassan Karim, the concept of good governance in corruption and good governance in the Arab countries (seminar), Ismail Shatti and others, Beirut, Center for Arab unity studies in cooperation with the Swedish Institute in Cairo, Vol.1, 2004.

5.John Sullivan, good democratic governance, the main content of political and economic reform, Washington, Center for international private enterprise, 2005.

6.Mohamed Fall Ould fall makt, good governance and development in the countries of the south:the case of Mauritania, Algeria, University of Tlemcen, 2002, Faculty of Business Administration.

7.Manal Elsayed Abdel Hamid, mechanisms of applying digital governance in the government sector: lessons learned from international experience, Cairo University, Faculty of Economics and political science, journal of the Faculty of Economics and Political Science, Vol.25, No. 3. , July 2024.

8.Miloud Safari, good governance: the concept, principles and criticisms, Algeria, Setif, Farhat Abbas University, 2007: Journal of Arts and Social Sciences, Faculty of Arts and Social Sciences, No. 5.

9.Yassin Saad Mohammed, Abdul Rahman Taleb sharmout, digital governance in Iraq: a vision in solutions and future prospects, Journal of political issues, Al-Nahrain University, Faculty of political science, issue 80, March 2025.

Second: Theses and Dissertations

1.Abradache Farid,good governance in Algeria under one-party and multi-party rule, Algeria, Tlemcen University, PhD thesis, 2014, Faculty of political science and international relations.

Therd: Reports

1.White paper, final report of the financial reform emergency cell, October 2020

20222. Ministry of Planning, National Development Plan 2018-

3.Ministry of Planning, National Development Plan 2024-2028, May 2024.
4.Ministry of planning, Iraq: first voluntary report on development goals 2019: the victory of the will of a homeland, 2019

Fourth: International Information Network (Internet)

1.Ali al-zuhairy, the turning point: Iraq's leap towards the digital economy, the website of the United Nations Development Program, the International Information Network at the following linkhttps://www.undp.org/ar/iraq/biog/turning-point-iraqs-leap-digital-economy
:
.https://www.iraq- businessnenews.com/2023/03/8/iraq
2.launches-electronic-passport-portal
3.Halah Al –Rubaye ,International Telecommunication Union,(2017)-E-Singature Law of Iraq NO.78 of 2012,Workshop on
4.Bridging the Standardization Gap(BSG).Retrieved from http://www.itu.int/en/ITU-T/Workshops and
5.https:www.theglobaleconomy.com/Iraq/wb_voice_accountability
6.LawGratis,Privacy Law at Iraq:Draft Personal Data Protection Law.Retrieved from http//www.lawgratis.com/blog-detail/privacy law at Iraq،
7.Mondaq,Iraq New e-commerce Regulation No.4 of 2025,Retrieved from, http://www.mondaq.com/contracts and commercial-law/1649696/iraqs-new-ecommerce-regulation.
.8.World Bank ,https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance
9 .https://www.moi.gov.iq/?articie=11460
10.https://www.iraq- businessnenews.com/2023/03/8/iraq-launches-electronic-passport-portal.
https://www.cabinet.iq/ar/static/datacenter.com .11
.12.John Lee,Iraq Expands-Government Services Portal, http://www.iraq-businessnews.com/2024/01/21/iraq-expands-e-government-service-portal
13https://www.cabinet.iq/ar/static/datacenter?utm.
14.https://www.unctad.org/news/iraq-trade-and-government-revenue-gets-boost-customs.

Fifth:Foreign Refernce

1.Digita Landscape Assessment of Iraq ,UNDP,June 2023
2. Ghada S. Mohammed and Riyam M.Alsammarraie, Artificial Intelligence and Digital Transformation in Iraq:Strategic Integration Framework,Journal of Madenat Al-elem University College,No 17, 1 June 2025.
3.Independent Country programme Evalution ,UNDP,2024
4.International Monetary Fund(IMF),Iraq:2025 Article IV Consultation press Release,Staff Reprt and informational Annex.Staff Country Report

NO.25/183.Washington,D.C.
5.OECD,Digital Government Index 2023:Deklivering Agile,Inclusive and Data-driven governments,Paris:OECD Publishing,30january 2024.
6. Mehran ،H. (2003) Corporate Governance: What Do We Know ،and What Is Different about Banks. Introduction ،Federal Reserve Bank of
New York Economic Policy Review. 9
7.National Financial Lnclusion Strategy 2025-2029,Baghdad,Central Bank Of Iraq,2025.
8. Sara Al-Bayati,The Role of the Iraqi National Data Center in Advancing Digital Transformation and Data Sovereignty,2024.
9.Unesco&Govermment of Iraq,Iraq vision 2030, 2016.
10.United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCAW), Governmment Electronic and Mobie Services (GEMS2023) Maturity Index,Beirut:December,2023
11. UNFPA,Country Programme Document-iraq(2025-2029)(Bagdad:UNFPA Iraq,backed by UNFPA expertise, 20 Nov 2024.
12.UNDP&e-Governance Academy,Digital Landscape Assessment of Iraq,June2023